6610 - Per

جريدة سياسية وطنية حرة تعبر عن فكرة صاحبها
مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم٤ بتونس

الارادة

٢٧٩
عدد ٢٧٩ السنة الخامسة ـ الخميس جمادى ٢٨ الثانية ١٣٥٧ ٢٥ اوت ١٩٣٨
«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٤٠ صانتيما)

هل رفعت حالة الحصار ؟

يوم الاربعاء الفارط اصدر الرائد الرسمي عددا خاصا نشر به الامر العلي المؤرخ في ١٣ اوت الجاري الذي رفع « قانونا » حالة الحصار والاحكام العرفية واعاد الى السلطة المدنية نفوذها الكامل الذي سلب عنها منذ يوم ٩ افريل الفارط بعد ان تمتعت به السلطة العسكرية مدة دامت مائة وثلاثين يوما كاملة .

ومعنى هذا ان الحالة الاستثنائية التي دعت الى نصب حالة الحصار قد زالت وعادت الامور تجري مجراها المعتاد

هذا هو منطق « اللغة الرسمية » وهذا هو تأويله . ولكن هل هذا هو ايضا منطق الواقع والامور الملموسة والحقائق المشاهدة للعيان ؟

لنعالج بحث ذلك قليلا حتى نتبين على ضوء هذا البحث النتائج السالمة من الطعن والغرض والبعيدة عن التحكم والهوى

وهلم بنا ايها القاري اولا الى الامر العلي القاضي برفع حالة الحصار فانك ستجده يستبقي جميع القضايا التي اثارتها السلطة العسكرية ضد المتهمين في الحوادث المشؤومة بين يدي المحكمة العسكرية . بينما الامر العلي الصادر في نصب حالة الحصار قد نزع القضايا السابقة عن الحوادث من ايدي المحاكم المدنية وردها الى المحاكم العسكرية . افليس من المعقول ان تعامل المحاكم المدنية اليوم بنفس المعاملة التي عوملت بها زميلتها المحكمة العسكرية بالامس حتى لا تكون هناك مظنة تفضيل بين محكمتين على الاقل ان لم نقل مظنة عدم وثوق بواحدة دون الاخرى مع ان كلا من الهيأتين القضائيتين يجب ان تتمتع بكامل الاحترام وان يقع البعد بها عن ساحة الظنون وما يوجب القيل والقال ويفتح المجال الواسع لمختلف الاحاديث والتأويل

وفي هذا من جهة اخرى استبقاء صريح لحالة الحصار الى حين الحكم في القضايا لان المحاكم العسكرية انما استحدثت لغرض واحد وهو السرعة في اصدار الاحكام الرادعة حتى تكون احكامها مساعدة على اعادة الامن الى نصابه بسرعة ايضا وليس المقصود منها باي حال من الاحوال التشفي والانتقام واستثمار ما في طبيعة الرجال العسكريين من شدة وصلابة في تنفيذ القانون والوقوف عند حرفيته . نظن انه يجب بربأ بالقضاء العسكري المحترم عن مثل هذه الاغراض وعن التعرض لمثل هذه الظنون .

ويوجد عدا هذا ايضا في امر ١٣ اوت ما يدل على استبقاء حالة الحصار لمدة عام آخر فقد جاء في الفصل الثالث منه النص على ابقاء جميع التدابير الواقع اتخاذها من قبل السلطة العسكرية اثناء قيام حالة الحصار ضد من سماهم المقيم العام في بلاغه الاخير « مشبوهين » ولا ترفع هذه التدابير قبل الاجل المعين الا بقرار من المقيم العام يصدر بعد ان تنظر في شأن كل حالة خاصة بانفرادها لجان ادارية متشابكة عليا وسفلى لا يسمح في اية واحدة منها « للمشبوه » بالدفاع عن نفسه او بالجواب عن تهمة « الشبهة » التي تعلقت ولا يسمع فيها الا قول اعوان الادارة والجندرمة والبوليس في غير مواجهة « المظنون فيه » والقول قولهم بدون يمين

لذلك نرى ان احسن جميل يسدى الى الحكومة هو القول بان حالة الحصار لم ترفع الا رفعا جزئيا لتفادي الحملات القائمة من ناحية الاشتراكيين والطعنات الموجهة من قبل رئيسهم م. بلوم على نفس الطريقة المبتكرة التي عرفناها حديثا من محاولة ارضاء جميع المنازع تفاديا من قيام مختلف الاعاصير وما يسفر عنه الغضب من نتائج تسوء القائمين بالامر .

واي جميل نسديه للحكومة احسن من ان نقول هذا على ان نصف عهد الحكم الحاضر بانه عهد تحكم اداري بحت او ان نقول ان عهد السجن الاداري قد عاد مع ان المقيم الحالي قد صرح في اول عهده بمنصبه انه لن يلجأ الى وسائل الزجر الاداري بحال وهو يفضل على ذلك ان يطلب الى حكومته نقلته الى منصب آخر حتى لا يوصم عهده بنعت تشمئز منه نفسه الحرة المسالمة بطبعها

ان الخروج عن سنن القانون الزجري العادي في ظل الحكم المدني مهما كان امره ومهما كانت الذرائع التي يتذرع بها لايمكن ان تخفى بشاعته ونقله على النفوس الحرة هذه اللجان الادارية التي عهد اليها امرا نهائه واطلاق الحرية لعموم الناس في ظل القوانين العادية .

ولو كان هؤلاء « المشبوهون » مجرمين لما كان هناك ادنى مجال لهذه الامور او للاعتراض لاتخاذ اي إجراء عدلي نحوهم فالمتهمون انفسهم في هذه القضايا الاسيفة لهم وثوق تام بالحرية الكاملة التي سيتمتع بها محاموهم في الدفاع عنهم وإيضاح كل الخفايا امام الهيأة القضائية التي سيقفون امامها . اما هؤلاء، فكل ما في امرهم انهم اناس من السيئ الحظ الساكين قامت في نفوس رجال البوليس بعض الشبه من ناحيتهم وربما كانت نتيجة لغرض او وشاية كاذبة او نحو ذلك من الامور الواهية في نظر العدالة فما هو ذنبهم حتى تهدر حرياتهم ويقع ارهاقهم مثل هذا الارهاق .

وانا لنذكر هنا على سبيل العبرة والمقارنة ان السلطة الادارية كانت في اثناء الحرب والبلاد ما تزال تحت حالة الحصار قد اودعت الكثيرين في السجون لا لشيء الا لمجرد « الشبهة » ايضا مثلما وقع في الايام الماضية تماما . فلما حل بمنصب السفارة العامة المقيم الراحل م . ايتيان فلاندان خطر له اثناء قيامه بابحاث شخصية كان يقوم بها لاجل تكوين فكرة لنفسه عن حالة الحكومة التي يتولى امرها والادارة التابعة لها فطاف بعدة مصالح طواف بحث واستطلاع وفي احد الايام كانت النوبة على السجن المدني فارتاع إيما ارتياع من استهانة الادارة بحريات

(البقية على الصفحة الرابعة)

عهد جديد

لقد اصبحت « الارادة » منذ اليوم جريدة مستقلة تعبر عن فكرة صاحبها وهو وحده المسئول عن سياستها مسئولية كاملة

وقد قضت الظروف ان تقف « الارادة » هذا الموقف وتودع آسفة عهدها السابق وماضيها المجيد الطاهر النقي وهي تفخر به كل الفخر لتستأنف عهد اخر لا يقل عنه بحول الله وقوته في النقاوة والطهارة وفي البعد عن الاغراض وفي تحري المصلحة العامة والتزام جانب الصدق في القول والاخلاص في النقد .

وانها اذ تستقبل هذا العهد الجديد من حياتها وتستأنف جهادها في الميدان الخاص تعاهد قراءها على ما عاهدتهم عليه عند اول عهدها بالوجود وترجو ان تلاقي منهم اثناء ذلك ما كانت تعهده فيهم وتلاقيه منهم من المنزلة والاحترام والتأييد مما كان احسن جزاء يجازيها به الله على ما انطوت عليه من حسن القصد والاخلاص للمصلحة العامة وحدها والعمل لأنبل غاية علقت عليها الامة اعظم الآمال

هذا عهد جديد بيننا وبين القراء الاوفياء الكرام نرجو ان نوفق الى تحقيقه بعون الله وحسن توفيقه وبفضل تشجيع الامة النبيلة التي تقدر الاخلاص وعمل العاملين النزيهين الطاهرين

وقبل ان نستوفي هذه الكلمة نستسمح قراءنا الكرام عذرا اذا لم يروا في هذه المدة الباقية من الصيف انتظاما في صدور الجريدة حسب المعتاد فان الحر يفرض رخصة اجبارية في كل الاعمال . كما ان عهد الجريدة الجديد يستوجب تهيئة اشياء وتعويض النظام السابق لادارة الجريدة بنظام جديد

نرجو ان يقبل قراؤنا هذا العذر فما هو في الحقيقة الا استجمام لراحة وجيزة وتفكير واستعداد للمستقبل المملوء بالجهود . ولهم لقاء ذلك شكرنا الجزيل .

الجرعة السنوية

بلغتنا اخبار من مصادر موثوق بها ان الميزانية الجديدة للعام المقبل التي انتهى مدير المال من اعداد مشروعها تتضمن زيادة اخرى في الضرائب تبلغ نحو المائة والثلاثين مليونا من الفرنكات

وقد كان هذا المبلغ العظيم هو المبلغ النهائي الذي استطاع م. كارتري الوقوف عنده بعد ان بذل اقصى جهده في الضغط على ميزانية المصاريف وايقاف عدة انجازات راجعة للجهاز الاقتصادي وتحويل الاعتمادات والتصرف فيها بما يسدد حاجة التوازن في الميزان .

لكن هل يقدر الشعب على تحمل ضرائب اخرى ؟

هذا ما لا نظن احدا يخالفنا في تقدير استحالته بعدما تبين منذ سنوات ان مقدرة دافع الضرائب استنفدت جميع ما لديها ووصلت في السنوات الاخيرة الى حد العجز التام الذي يمثله العجز الفادح المتوالي الذي تسفر عنه ميزانية القبايض الفعلية بالنسبة لما تقدره لها الحكومة بمساعدة نوابها اعضاء المجلس الكبير

ويظهر ان السبب الوحيد في هذه الزيادة هو ارتفاع اسعار المواد بسبب انخفاض سعر الفرنك . والزيادة الطبيعية وغير الطبيعية في اعتمادات مرتبات الموظفين . وهذه الزيادة الاخيرة هي الداء المزمن الذي لا زال يزداد انتشارا في جسم المريض حتى ينهك جميع قواه واخيرا سوف يقضى عليه ما دام الاطباء لا يريدون ان يضعوا له العلاج الناجع الذي يجتثه من اصله . ولا سبب لذلك الا ان الحكومة القائمة حكومة غير مستمدة قوتها من الشعب ولا مستندة اليه بل هي حكومة موظفين او قل خاضعة لمنظمات الموظفين ومستمدة قوتها منهم ومن اصحاب التفوق والامتياز الذين لا يهمهم الا امتيازاتهم ومصالحهم الخاصة التي يقدسونها الى حد جعلهم يضعونها في المقام الاول ويضعون وطنهم ومصالحه العليا في المقام الثاني ويقدمون على تضحية الثانية في سبيل الاولى لانهم لا يفهمون من الوطنية الا خدمة المصالح الخاصة واغداق الامتيازات عليهم

ولكن ما لنا ولهذه الحقائق التي ظهرت واضحة عند ما تباينت مصالح المعمرين هنا وحتى في الجزائر مع مصالح المنتجين في فرنسا مما ردد صداه م. فينو في خطابه المشهور بمرارة وألم ترديدا كان سببا في قيام الهجمات عليه من كل ناحية وتألب مختلف القوات ضده حتى اقصوه عن منصبه اقصاء دل على قوة الرأسمالية حتى في عهد حكومات الاشتراكيين .

انما كل ما يعنينا في الامر هو التألم من ثقل هذه الزيادات المتوالية في الميزان لاجل فريق قليل العدد من المحظوظين بدون ان تجر للبلاد من ذلك اي فائدة . بل ربما كان الامر بالعكس كما يتجلى ذلك من هذه الميزانية المقبلة التي وضعها م. كارتري على ما بلغنا من الاخبار نقلا عن اوثق المصادر

فقد بلغنا ان م. كارتري عند ما اضطر بسبب سنة الصعود بالميزانية في مدارج الارتفاع ذلك الصعود الذي اصبح عادة ملازمة للحكومة وجرعة سنوية تتجرعها البلاد كل عام ـ نقول عند ما اضطر بسبب ذلك الى اقامة توازن بين ميزانية المداخيل وميزانية المصاريف . رأى ان اقصى ما تستطيع مقدرة دافع الضرائب تحمله في هذا العام لارضاء السادة الموظفين المحظوظين وغيرهم من المقاولين واصحاب الامتيازات هو مبلغ مائة وثلاثين مليونا فقط . ولكنه وجد مع ذلك ان هذا المبلغ لم يكف لسد الهاوية المفتوحة امامه . فعمد الى التنقيص من اعتمادات الجهاز الاقتصادي والصحي ليجد من هذه التنقيصات بقية المال المطلوب . وقد بلغنا ان ميزانية الصحة وحدها نالها من هذا الصنيع نحو ثلاثين مليونا . وبعد ما كانت تؤمل ان يكون نصيبها من الميزان العام خمسة واربعين مليونا وهو اقل مقدار يفي بضرورياتها الملحة كان هذا النصيب بعد التشطيب والمسخ خمسة عشر مليونا فقط مع تعويضها عن البقية بكثير من دعوات الخير وكثير من النصائح والتنويهات بفضل الاقتصاد والصبر وانه مفتاح الفرج .

ولا شك ان التعليم وغير التعليم قد نالهما ما نال الصحة ان لم يكن في الكثير ففي القليل اما الاحداثات الجديدة فقل عليها السلام

ولا شك ان مثل هذه الامور تدل بافصح بيان على مبلغ الخطر الذي سوف تستقبله البلاد في مستقبل الايام سواء من ناحية العجز التام الذي سيقع فيه دافعو الضرائب او من ناحية حسن سير المنشآت اللازمة لحياة البلاد ولانتظام الانتاج ولوقاية البلاد من مختلف انواع الشرور .

وكما يقول المثل :

ان دام هذا الحال يا مسعود
لا جمل يبقى ولا قعود

هذه الحملة المنكرة عن المقيم العام ويدعمون مركزه ويؤيدون بقاءه بكل ما لديهم من قوة كما أنجدتهم في هذه المهمة طائفة من التونسيين رجال المجلس الكبير

ولقد أقبل الجميع على باريس في وقت واحد ولكل وجهة. ودارت بينهم رحى الحرب على أشدها ولم يلبثوا الا قليلا حتى عاد الجميع مسرورين بالنتيجة التي وصلوا اليها واعلن ثبات مركز المقيم العام وبقاؤه في مركزه .

ومن الغريب ان يتظافر الجميع على السرور بهذه النتيجة مع وجود هذا التباين العظيم بين منازع الفريقين وقيام الحرب العنيفة بمثل تلك الشدة بينهما . لقد بدا لنا من اول وهلة ان هناك سرا وان حله رهين الظروف القريبة في مستقبل الايام . وسرعان ما واتتنا الايام بالحل المطلوب وكشفت لنا الوقائع غوامض السر .

فان المقيم العام ما كاد ينتهي من معالجة المشكل الخاص به واعلن ولاة الامور في باريس بقاءه في مركزه اعلانا اطمأن له الاشتراكيون وعامة انصار الواجهة الشعبية ـ حتى أعلن في راديو « سيتي » برنامج عمله المقبل فاذا هو يدل على تحول فكرة الرجل واعتزامه الاخذ بسياسة القمع والزجر واقتفاء اثر اسلافه في ابتكار التشريعات الاستثنائية والتفنن فيها على نسق لم يخطر لهم على بال. وقد كان من جملة اجزاء هذا البرنامج التشريع المختص بالجماعات السياسية الذي اوغل في الاستثناء والغرابة والتضييق على كل نشاط سياسي نافع للبلاد وعلى الحرية الفكرية الى ابعد حد .

فظهر من هذا ان المقيم العام قد ارضى المنازع الرجعية ومكن لها في النفوذ والسلطان فغضوا الطرف عن مسألة نقلته ولربما وجدوا ان في بقائه في مركزه اكبر فائدة لهم لانه رجل مسالم طيب لا يريد المشاكل ولا يرغب في اثارة الصعاب في وجهه . ولما رضي القوم رضي من في باريس واعلنوا ما اعلنوا من بقائه في مركزه وتأييدهم له . وظن مناصروه ان هذا الاعلان انما جاء نتيجة لمساعيهم واكليلا لفوزهم واخفاق مساعي خصومهم وجهلوا حقيقة الامر ولهذا عاد الجميع مسرورين وكل حزب بما لديهم فرحون .

وما ان استقر المقيم العام في مكتبه بالسفارة العامة في تونس حتى اصطدم مع الاشتراكيين انصاره القدماء في قضية السيد الشاذلي رحيم وتعطيل جريدتهم « تونس الاشتراكية » . وعندئذ صدمتهم الحقيقة الرائعة وشعروا بان الامر قد خرج من ايديهم الى غير رجعة . ومنذ ذلك الحين قلبوا للمقيم العام ظهر المجن واعلنوا حملة عنيفة متواصلة عليه .

اما المقيم العام فقد استمر في سياسته الجديدة ينفذ البرنامج الذي وقع قبوله في باريس . واستصدر يوم ٢٨ جوان الفارط سلسلة من التشريعات التي تضيق على الحرية الشخصية اشد التضييق وتقضي على الحرية الفكرية قضاء مبرما ما لم يكن اتجاه الافكار موافقا لما تريده الحكومة .

قيود جديدة للصحافة تطلق التعطيل الاداري من كل عقال ، واخرى تسلب كل حرية للاجتماع. وابتكار جديد يقضي على امكان وجود اي معارضة نزيهة نبيلة الغاية شريفة الوسائل مهما كان مبلغ معارضتها لسياسة الحكومة بحيث لا يمكنها الحياة والبقاء الا اذا التزمت بموافقتها لسياسة الحكومة واعلنت لها الاخلاص والخضوع التام . وعندئذ فقط يمكن ان تتكرم عليها الحكومة ـ منة وفضلا ـ بالموافقة على قانونها الاساسي والاعتراف بوجودها اعترافا يمكن ان يسلب عنها في كل حين عند ما تشاء بعض العناصر الرجعية المبثوثة في كل الادارات والمسيطرة على سياسة الحكومة ان ترسل عليها صواعق الغضب وان تسلط عليها مختلف انواع الزجر بدعوى مخالفة الالتزامات

وتوج كل ذلك اغراق شديد في العقوبات اذ قد تضمنت كل هذه التشريعات عقوبة جديدة لم تكن من قبل وهي عقوبة الابعاد لمدة خمس سنوات . بمعني اعادة عهد برج لوبوف ورمادة الذي انكره المقيم العام اشد انكار واعلن انه يغلق بابه الى الابد وانه يقطع على نفسه عهدا اكيدا ان لا يلجأ اليه مهما كان الامر وانه اذا ما اشتدت به ظروف الاحوال ينوي ان يطلب من حكومته نقلته الى مركز آخر على ان لا يفي بهذا العهد . لكن طول المدة قد انسى الحكومة هذا التصريح الحر والعهد الوثيق فعمدت الى فتح باب النفي من جديد ، ولكن بالطرق العدلية في هذه المرة .

ومن الغريب انه مع كل هذا لم تفتأ الصحيفتان العربيتان المستمرتان على الصدور تفتاتان على الامة التونسية المسكينة وتعلنان بوحي اصحاب المصالح الخاصة والغايات الشخصية الذين يقفون من ورائهما ، ان الامة مسرورة غاية السرور بهذه « الاصلاحات المفعمة بالمصالح والفوايد والنية الحسنة ونزاهة القصد وثبات الجنان والكرم السياسي » ولا تغفلان في اي عدد من اعدادهما عن ازجاء قلائد المديح والشكر للمقيم العام على هذا « البرنامج الاصلاحي النزيه » وعن اعلان ابتهاجهما « وابتهاج الامة بهذه الخطوة الموفقة الجريئة في الاصلاح » !!.. وتستحثانه على التقدم خطوات اخرى من هذا النوع وتتحرقان شوقا الى اليوم الذي ستتشرفان فيه بالجلوس اليه في مكتبه ليعلن لهما عن بقية ما في هذا البرنامج من الاصلاحات حتى تزفانها « بشرى للامة المتعطشة لمثل هذه الدلائل الحسية على انجاز الوعود ودخول سياسة الاخوة والوفاق التي تنشدانها في طور العمل والتنفيذ »

اللهم ان الامة التونسية المسكينة التي بليت بأبنائها اكثر مما بليت به من المصائب التي تأتيها من قبل اعدائها ، تبرأ اليك من هذا الهراء الكاذب الذي لم يكن له اي داع الا ارضاء نزعات اصحاب المصالح الشخصية وتمكينهم من استثمار كل الظروف لتحقيق غاياتهم الخاصة واغراضهم التي لا تدور الا حول المنافع ليس الا . والله من ورائهم محيط

الاسباب
التي املت علينا موقفنا

(بقية ما بالصفحة الاولى)

انا نحترم سمو الامير الجليل ونقدس عرشه كل التقديس ونجل مقامه عظيم الاجلال ونراه مناط آمالنا ومحل عزتنا ورمز ذاتيتنا وطالما اقمنا الشواهد العديدة والادلة المتنوعة على اخلاصنا التام النزيه نحوه ووقفنا وقفة الحق والصدق في الدفاع عن مقامه السامي وعرشه الرفيع العماد ولا زلنا نتمنى ان يتاح لنا مثل هذا الشرف العظيم الذي نراه عملا وطنيا مجيدا . وفي نفس الوقت لا نجد اي منافاة بين ذلك وبين مطالبة سموه وحكومته باعادة النظام الدستوري للامة وحكم البلاد على الطريقة الديموقراطية الموافقة لروح العصر الحاضر ولرقي الامة . ويشجعنا على ذلك ان كان لسموه ابقاه الله سلف صالح طيب الذكر قد منح الامة منذ اكثر من ثمانين سنة دستورا واسعا مناسبا لذلك العصر . واننا نعتقد اعتقادا اكيدا جازما ان مركز سموه وعرشه يزداد بالدستور المطلوب وثوقا وتوطدا في قلوب رعاياه المخلصين على نحو ما للملك وعرش انكلترا في قلوب الانكليز وما يكنه اخواننا المصريون من المحبة والاجلال وصادق الولاء لجلالة الملك فاروق

على اننا فوق ذلك لا نقبل ان يكون اخلاصنا وعظيم تقديرنا للعرش الحسيني ولسمو الجالس عليه موضع اقل شك من اي احد كان ، ونرى ان محاولات ايجاد هذا الشك قد اخذت تتكرر بالرغم من الاخفاق والخيبة المرة التي منيت به احدى هذه المحاولات في ٥ افريل سنة ١٩٢٢ .

ولقد كنا وما زلنا نردد ما في مثل هذه المحاولات لايقاع النفرة بين العرش والامة المخلصة له من الخطر العظيم فمتى يسد هذا الباب الى الابد ياترى ؟

ولاجل ذلك نريد ان لا يكون هناك ادنى مجال لمثل هذه المحاولات ونرى ان لا يطالب اي تونسي بالتزام امر يحل من نفسه انظم من محل من التقديس وما الغاية من مطالبته به الا اسكاته عن طلب الدستور الذي هو امنيته الخالدة ، بدعوى ان في ذلك انتقاصا للسلطة المطلقة التي لسمو الامير ابقاه الله . كما انه يراد به ايضا اسكاته عن الاعتراض على كل قانون يهضم حقه او يهدر حريته ويمكن للرجعيين السلطان والنفوذ . لسنا بالذين يقبلون هذا بأي حال من الاحوال

اما معاهدة الحماية فمع انها امر واقع له قوة تؤيده فقد اظهروها بهذا الالتزام في اكبر مظهر من الضعف في اعين الناس حيث جعلوا يستجدون لها الاحترام من الاحزاب والهيئات . فهل يكسبها الاحترام الذي يستجدى لها على هذا النحو قوة تمكنها من مقارعة الخطوب اذا ما قامت في وجهها واقحام المخالفين

على انا لا نستطيع ان نفهم سر المطالبة بهذا الالتزام على الخصوص مع ان كل نظام ديموقراطي في العالم يسمح للافكار المضادة له بالحياة في ظله الظليل . فهذه فرنسا توجد فيها الاحزاب الداعية للملوكية مع انها ذات نظام جمهوري . كما انها تضم بين احزابها احزابا فاشيستية مع انها من اكبر معاقل الديموقراطية . وكذلك توجد فيها الاحزاب العالمية مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، وتوجد فيها حتى الافكار الفوضوية ، ومع ذلك لم يخطر على بال احد من رجال حكومتها ان يخترع مثل هذا الالتزام كوسيلة من وسائل حماية النظام الحالي فيها . ولو حاول احد ان يفعل ذلك لقامت ضده الامة الفرنسية باسرها

ثم ما هي قيمة مثل هذا الالتزام عند من يؤيده اليوم مكرها . اذا ما تمكن من قوة تحميه عند انكاره له غدا . ان القوة التي تملكها الحكومة لحماية القوانين وعلى الاخص قوة العدل والانصاف هي وحدها التي تفرض الاحترام على الناس . وما دام الناس خاضعين للقانون العام عاملين في دائرته وفي دائرة الاقناع والوسائل السلمية فليس من حسن التبصر في شيء السيطرة على افكارهم وارهاقهم في حريتهم مثل هذا الارهاق .

نقول هذا لا لانا نكره الاعتراف بالحماية فقد طالما طالبنا بتنفيذها على ما تقضي به روحها ونصوصها بصورة موافقة للعدل بعيدة عن الهوى والتحكم بعد ما وقع البعد بها عن الحق وعن المرمى الذي تصرح به النصوص . ولكنا نعلم انه قد فسرتها القوة بما تشاء، وجعلت لنفسها بمقتضى هذا التفسير حقوقا بعيدة عن الحق وان وقع اشتقاقها من اسمه . كما اقيمت بمقتضى هذا التفسير ايضا سدود واي سدود تحول بين الامة وبين حقها في الحياة والحرية . حتى لقد قيل ان الدستور الذي تطلبه يخالف الحماية ووقع الاصرار على التمسك بهذا القول حتى بعد ان قال نفس المشرعين الفرنسيين كلمتهم مؤكدين انتفاء اي مخالفة

فظهر بهذا ان المراد من اختراع هذه الالتزامات باحترام معاهدات الحماية وحقوق سمو الامير وحقوق الامة الحامية مع ارفاقها بعقوبات شديدة لزجر كل من يخالف اي التزام بعد ادائه، انما هو حماية هذه التفسيرات المتعسفة « والحقوق المكتسبة » التي تريد القوة فرضها علينا فرضا بدون حق ولا كتاب منير . ويدل على هذا ان العقوبات التي جاء بها التشريع الجديد لزجر من يخالف الالتزامات بعد ادائها هي اشد من العقوبات التي جاء بها لزجر من يرفض اداء هذه الالتزامات ويستمر على البقاء محافظا على نشاطه وتشكيله الحزبي

افبعد هذه الاعتبارات والاسباب يمكن لنا ان نسلك طريق الرضوخ والقيام بما جاء به التشريع الجديد

كذلك لا يمكن لنا سلوك الطريق الثاني من الطرق الثلاثة التي وقفنا امامها حيال التشريع الجديد وهو طريق المقاومة والخروج عن القانون وللقوة ان تفعل بنا ما تشاء . وذلك لاننا لا نؤمن بمثل هذه الوسائل القائمة على غير الاقناع والاعتصام بقوة المنطق والحق . ونريد ان نجنب الامة والبلاد مضار العنف واخطار سياسة الشوارع

وما الفائدة من المقاومة بعد ان علمتنا عبر الدهر وسالفات الايام ان مثل هذه التشريعات الاستثنائية لا يكتب لها الحياة الا لبضعة ايام ولا تنفذ تقريبا . بل انها تحمل بين طياتها اسباب فنائها وفي اكثر الاحيان تعود بالضرر الكبير على منفذها ولو بعد حين ولربما جرفته معها جملة واحدة

واذن فلم يبق بعد ذلك الا الطريق الثالث لا غير وهو الطريق الواضح الذي اختارت اللجنة التنفيذية للحزب سلوكه ، واصدرت لبيان ذلك قرارها الحكيم الذي نشرناه في غير هذا المكان . وفضلنا توقيف العمل الحزبي على اقتحام كل امر مستحيل الوقوع واغتصاب حق المؤتمر العام للحزب لاجل ارضاء رغبات الحكومة وشهوات الرجعيين

ومع اتخاذنا هذا القرار فانا سوف نبقى كأفراد محافظين على مبادئهم اشد ما تكون المحافظة قوة وصلابة . واننا لنوصي بذلك سائر اتباع الحزب والمنخرطين في سلكه المبثين في جميع انحاء البلاد

كما اننا بهذه الصفة سوف يعمل كل منا من ناحيته جاهدا للوصول الى الغاء هذا التشريع الغريب الذي لا نظير له واعادة الحرية التامة في كنف القوانين المعقولة العادلة ، للمبادي والافكار . وسوف نصل بحول الله الى الفوز المبين والنصر الاكيد ، وما النصر الا من عند الله ، وبالاعتماد على قوة الايمان والاخلاص في القصد .

اعاننا الله على البلوغ الى ما نريد

يتلطخون بدم عثمان
ويتعففون عن دم البراغيث

لقد كانت السياسة فيما مضى عبارة عن الاشتغال بالبحث عن الطرق الصالحة والوسائل النافعة لحكم الامم واختيار الاصلح منها الذي يناسب العصر الحاضر والرقي الذي وصلت اليه البشرية .

هذا على الاقل ما كان يفهمه ذوو الاخلاق القويمة واصحاب الضمائر الحية والذين يقدرون الواجب الملقى عليهم حق التقدير .

اما اليوم فقد هبت على الاخلاق والضمائر ريح من الانانية والتكالب على الانتفاع الشخصي ولو هلك الناس جميعا . ففسدت الاخلاق وتحجرت الضمائر وصار كل عامل انما يعمل للعاجلة ولا يرى الا نفسه ومنفعته الخاصة وهو مستعد في سبيلهما ان يلغ في الدماء ويمشي على الجثث وينتهك كل حرمة مقدسة .

ومنذ هذا الحين صارت السياسة ما دخلت شيئا الا افسدته . وانقلبت الى خليط من النفاق والرياء والاستهتار بالخلق الفاضل القويم والاستغلال واخضاع كل شيء لخدمة المنافع الخاصة وقياس كل امر بقياس المصالح الشخصية .

لا نقول هذا جزافا وانما هي عبر الحياة في هذه الايام تكشف لنا كل يوم من العجائب ما نزداد به ايمانا بصحة هذا التقدير .

الم نر اناسا من المشتغلين بالسياسة والامور العامة ومن احسن دعاة سياسة المشاركة والعاملين في سبيلها او على الاصح في سبيل استثمارها الاستثمار الواجب ـ يحركون قوما لعمل معين ويبعثونهم حزبا يسير بنصائحهم ويعمل بوحيهم ، ويؤيدونه سرا وعلانية ويهيئون له كل اسباب النجاح ويضعون جرائدهم ومؤسساتهم الظاهرة والخفية وانصارهم واموالهم في سبيل خدمته وتقوية شأنه ليكون قوة لهم آخر الامر وحين يجد الجد في الانتخابات ، وليكون حجر عثرة في سبيل خصومهم الذين اعتادوا ان يقفوا لهم بالمرصاد ويكشفوا ما يحرصون على ستره عن اعين الناس ، عسى ان يلهي هذا الحزب اولئك الخصوم الشداد ويشغلهم عن الحرب التي اشهروها عليهم لا هوادة فيها ولا شيء يبرد لظاها حتى اذاقتهم معنى العيش المرير وجعلتهم لا يفوزون بما يملون له من استثمار سياسة المشاركة الا بعد كثير من العناء وشتى الجهود .

ثم الم نر هؤلاء الناس قد قلبوا ظهر المجن لرجال ذلك الحزب وتبرأوا منهم ومن كل اتصال بهم حينما حاقت بهم المصائب من كل جانب وأخذتهم الحكومة أخذا شديدا . وهذه جرائدهم التي كانت بالامس تدعو لهم وتنوه بشأنهم وتضعهم في الثريا وتزعم انهم قادة الامة وانهم انما يعبرون حين يتكلمون عن رأيها الاجماعي لا يشذ عنه الا افراد لا يؤبه لهم ، اطردتهم الامة من حظيرتها وتنكرت لهم . واليوم صارت هذه الجرايد نفسها تضعهم في الثرى وتطعن فيهم مر الطعن وتنعتهم بانهم فئة طائشة لا صلة بينها وبين رأي الاغلبية الساحقة في الامة التي تنكر اعمالهم كل الانكار .

ولما قام زميل لهم يذكر بعض هذه الحقائق في باريس قاموا في وجهه قومة رجل واحد ونعتوه بأقبح النعوت وغمزوه بمختلف المغامز متسترين بمظهر الدفاع عن المقيم العام وتثبيت مركزه ومتذرعين بما في اقوال زميلهم من الامور التي جربتها الامة وعلمت ان ظاهرها ليس كباطنها وانها تعلات لانتقاص حقوقها وانتهاك حرماتها .

وهم في الواقع يعلمون ان مركز المقيم العام لا تؤثر عليه اقوال زميلهم هذا ولا حتى اجماع جميع اعضاء المجلس الكبير بما فيه من اقلية واكثرية ، بمثل ما يؤثر فيه موقف الجالية الفرنسية والمتفوقين على الاخص .

اما الاقوال التي صرح بها لرجال باريس فانهم يقولون مثلها ويرددونها في كل مناسبة ويتبرعون بها في كل موقف . واما المغامز فانهم جميعا يردون من حوض واحد ويقفون في صعيد واحد . واذا كان زميلهم القديم واحد اخوي زميلهم الحالي قد كان عضوا في الدستور واخوه الآخر قد كان مشاركا في هيأة ادارة جريدة الدستور فان رئيسهم الرسمي قد كان هو الآخر رئيسا لوفد الدستور ورئيسهم الحقيقي قد كان عضوا في الدستور قبل ان يخلق مجلسهم الكبير ، انخرط فيه منذ اول نشأته وحمل بطاقته تحت عدد ١٥٣ وتشرف بعضوية وفد الاربعين الذي قابل مسيو لوسيان سان عند اول حلوله بهذه الديار

فالفريقان في مركز واحد ولهما ماض متشابه ، واتصال رجال الاغلبية في المجلس الكبير بالدستور عند اول نشأته اشد من اتصال زعيم الاقلية . ولا سبب للحملة عليه الا ترديده الحقيقة الواقعة امام رجال باريس عن اتصال القوم بمن حلت بهم النقمة اليوم .

لقد كان الاجدر بموقف الرجولة والشرف ان لا ينكر القوم اتصالهم بمن صارت الحكومة الحاضرة تعدهم [illegible] فقط اعداء لها ولا يتبرأوا منهم [illegible] وغلاري بصاحبه قبل ان يضر بمن تبرأوا منهم حتى لا يكون مثلهم على الاقل كمثل الشيطان اذ قال للانسان اكفر فلما كفر قال اني بريء منك اني اخاف الله ربي العالمين .

كتاب جليل

في هذه المدة الاخيرة أصدر الزعيم الجليل المحترم الشيخ عبد العزيز الثعالبي جزءا من كتابه عن السيرة النبوية الذي جمع فيه بناء على طلب الكثير تلك المحاضرات القيمة التي كان يلقيها حضرته في الشتاء الماضي . وقد سماه « معجز محمد رسول الله » صلى الله عليه وسلم

ولقد ضاق نطاق هذا العدد عن ايفاء الكتاب حقه من الكلام . ولم نرد بهذه الكلمة الا ان نزف بشرى صدوره الى القراء المتعطشين اليه وخلاصة ما يمكننا قوله الآن عنه هو انه كتاب يدل قارئيه على انه صادر من قلم مؤرخ علامة وبحاثة واسع الاطلاع الى ابعد حد وبكل ما تدل عليه هذه الصفات من معنى

وهو يباع الآن بمكتبة الاستقامة بسوق العطارين عدد ٣٧ بتونس

مدير الجريدة وصاحب الامتياز :
محمد المنصف المنستيري
مطبعة « الارادة » ـ تونس

العدلية التونسية المسكينة

لقد كانت مشكلة تسلط السلط الادارية على خصائص السلطة العدلية من اكبر ما يشكو منه التونسيون منذ عشرات السنين . اذ هي مشكلة تحمل بين طياتها الداء العياء والوباء الفتاك بالعدل واحترام الحقوق وفيها بمرع الطغيان وينمو ، وتهدر الحقوق وتنتهك الحرمات .

ولقد اجمع التونسيون كيفما كانت الوانهم ونزعاتهم منذ هبت فيهم نسمات الشعور على المطالبة بفصل السلطات وتحرير القضاء من نير الطغيان الاداري وتسلطه . وكلما ازدادت المصائب الادارية تتابعا والبلايا اليومية انصبابا عليهم بالغدو والآصال كلما ازدادوا هم الحاحا في هذا الطلب واستمساكا بحقهم فيه

وحينما قامت الحركة السياسية المنظمة في البلاد برعاية وقيادة اول حزب بالمعنى المعروف كانت مسألة فصل السلط من اولى المسائل التي جعلها هذا الحزب نصب عينيه وعرض مطالب الامة في شأنها على سمو اميرها المعظم وعلى حكومته وعلى حكومة فرنسا وممثلها في تونس

ونذكر ان وفدا دستوريا قابل المقيم الاسبق م. لوسيان سان عند اول قدومه لهذه البلاد وعرض عليه جملة المطالب التي رأت الامة وقتئذ تقديمها لولاة الامور فكان جواب م . سان الموافقة الصريحة على جملة تلك المطالب ماعدا اثنين منها وهما المجلس النيابي والحكومة المسؤولة لديه حيث ادعى انهما مخالفان لعهد الحماية

ونذكر انه تحمس الى ابعد حد في الموافقة على مبدا فصل السلطة العدلية عن السلطة الادارية واستقلال القضاء ، واعلن ان ذلك من مفاخر تاريخ الامة الفرنسية ويسره اشد السرور ان يكون تنفيذه في هذه البلاد على يديه وبشر الوفد الدستوري المذكور بانه سينجز اجراء الفصل بين السلطات واستقلال القضاء في اقرب وقت وسيحدث وزارة خاصة للعدلية ويسلب بذلك الكتابة العامة ممثلة السلطة الادارية كل سلطة على القضاء

ولقد انجز وقتئذ م. سان مشروعه هذا ولكن بعد ان عبثت به الايدي وافسدته نصائح السوء التي مصدرها القوات الرجعية ذات النفوذ على سائر دواليب الحكومة المتغلغل في كل صغيرة وكبيرة من حركاتها . وامتدت تلك الايدي الى مشروع فصل السلطات تعمل عملها منتهزة فرصة تاييد النزعة التي ترمي الى تعزيز النفوذ في كل مكان واضعاف مميزات القومية التونسية . فقد اشتدت هذه النزعة وقتئذ الى ابعد حد بتاثير انتصار قوات اليمين وتغلبها بعد الحرب من جهة والغيظ الذي قام في نفوس الموظفين واصحاب المصالح الخاصة والمستثمرين للمرافق العامة من قيام حركة المطالبة بالحقوق وهبوب نسمات الشعور في التونسيين من جهة اخرى

وكان من جراء ذلك ان انشئت وزارة للعدلية فعلا ولكن مع قيام « كتابة عامة » خاصة بجانبها مع بقاء التاثير الاداري على السلطة القضائية فكان الفارق الوحيد هو انشاء وظائف تشريفية جديدة ليس لها سلطة فعلية اسندت للتونسيين ، وهي الوزارة والاستشارة ورئاسة مصلحة الامور الشرعية . وانشاء وظائف ذات نفوذ فعلي ظاهر وخفي اسندت لموظفين آخرين من الفرنسيين وهي الكتابة العامة للعدلية ورئاسة الادعاء العمومي ووكالات الحق العام . بحيث ان النتيجة الحقيقية هي تغيير بسيط في الالقاب ونقل السلطة الادارية المؤثرة من ايد فرنسية الى ايد فرنسية اخرى وزيادة عدد عديد من الموظفين وتثقيل جديد لكاهل دافع الضرائب التونسي المسكين .

اما سلطة العمال من الناحية القضائية فقد عززت اركانها ولم تشأ الحكومة ان تضع حدا لها ولآلام الشعب بسببها لان الاستعمار والتفوق قد جرب استعمالها فوجدها احسن آلة لخدمة اغراضه وتحقيق غاياته .

وبالرغم من الحاح الامة في الطلب وشدة تضررها من السلطة المطلقة للعمال ومن الوعد الصريح الذي اعلنه المقيم العام م . سان مرارا وتكرارا فان الحكومة اقتصرت على انشاء خطة واحدة لحاكم ناحيه بجربة قالت انها انشأتها على سبيل التجربة واعلنت انها ستتوسع في هذه التجربة شيئا فشيئا حتى يعم النظام القضائي في البلاد من اقصاها الى ادناها .

والغريب ان التجربة التي وقعت منذ بضعة عشر عاما اسفرت عن نجاح تام ولكن الحكومة وقفت عند الخطوة الاولى متعللة هذه المرة بفقد المال اللازم لتعميم النظام المذكور . وادعت انه يلزم لذلك اعتمادات تقدر بالملايين بينما الميزان العام في حالة عجز تام . ولقد سبق « للارادة » عند ما طرقت هذا الموضوع ان ردت هذا الغلو في التقدير الذي اريد به اقامة العقبات في سبيل نمو العدلية التونسية ليس الا . واثبتت ان المحكمة الواحدة من محاكم النواحي لا تكلف الميزان اكثر من خمسين الف فرنك على اكبر تقدير وهو نفس التقدير الذي اقره المجلس الكبير بعد ذلك في جلسة يوم ٢ ديسامبر سنة ١٩٣٦ وقبلته الحكومة .

ففي هذه الجلسة اجمع المجلس الكبير على احداث اربع محاكم نواحي زيادة على محكمة جربة ووافق على الاعتماد اللازم لذلك وقدره بمائتي الف فرنك وقرر على ما نذكر ان تشرع الحكومة في انجاز هذا الاحداث بداية من اول سنة ١٩٣٧ ولكن الحكومة ضربت بهذا القرار عرض الافق في التنفيذ طيلة السنة الفارطة وسبعة اشهر من السنة الحالية . ولما شرعت في التنفيذ احدثت ثلاث محاكم فقط وابقت المحكمة الرابعة تعاني المماطلة مدة اخرى . ولا يعلم الا الله والراسخون في العلم ما هو المصير الذي صار اليه اعتماد العام الماضي واعتماد نصف العام الجاري ايضا .

ولا سبب لهذه المعاملة التي تلقاها العدلية التونسيه فيما نرى الا خطة خفية رسمتها الايدي الرجعية للقضاء على هذا المظهر القومي الذي يتمسك به التونسيون او اضعاف شأنه على الاقل . وفي صنيع م. دوبلا وصنيع تلميذه م. لاموت الف شاهد ودليل على وجود هذه الخطة التي كادت في سنة ١٩٢٥ ان تصل الى تحقيق رغبات اصحابها في القضاء على استقلال وجود العدلية التونسية وادماجها في العدلية الفرنسية لولا وقفة حازمة وقفتها الامة اذ ذاك مما اضطر معه م. ادوارد هريو رئيس الوزارة الفرنسية وقتئذ الى اصدار بيان مباشر للامة التونسية اعلن لها فيه ما اطمأنت معه على عدليتها وبقائها مستقلة غير تابعة ولا مندمجة في العدلية الفرنسية

ولقد شعر بهذه الخطة حتى نفس اعضاء المجلس الكبير الذين اعتادوا التأمين على كل شيء، واحسنوا المدح وازجاء قلائد الشكر لعامة رجال الحكومة حيث رأوا بالمقارنة بين اعتمادات العدلية الفرنسية والزيادات العظيمة المتوالية فيها واعتمادات العدلية التونسية والتطفيف فيها مبلغ الفرق الخطير في العناية التي تبذلها الحكومة لكل واحدة منهما فرفع احدهم صوته بالتذمر من نتائج هذه المقاونة ومن الحالة المؤلمة التي اصبحت عليها العدلية التونسية وذلك في نفس الجلسة التي اشرنا اليها آنفا . ومع ذلك فدار لقمان على حالها لان م. لاموت لا يريد على ما يظهر الخروج عن وصايا استاذه م. دوبلا .

ومع هذا ، ومع ما نراه يوميا من المسخ والقلب والابدال وقص الاطراف والتطفيف في الكيل والتثاقل في الانجاز واقامة مختلف العقبات في سبيل اقامة قسطاس العدل بسرعة ويسر سبيل . فقد حسب علينا انجاز القرار الاخير باحداث ثلاث محاكم نواحي فقط بعد ان ترقبنا هذا الانجاز مدة مديدة منة من منن برنامج الاصلاح الجديد استوجبت من جرائدنا التي تزعم التعبير عن راي الامة كثيرا من المدح والشكر الذي لم ينته الى اليوم .

فاللهم لطفك وعفوك ، ورحمتك ورفقك بهذه الامة العانية المسكينة .

دعــوة

الى الانصاف

—«o»—

لقد اسفر موسم كراء الاراضي الذي ابتدأ منذ اول الشهر الجاري عن ارتفاع عظيم في اسعار الاراضي التي صادف اصحابها الحظ فكانت نهاية تسويفاتهم السابقة في آخر الحرثة الحالية

وقد كان لهذه الاكرية المرتفعة مزية كبرى في اظهار مبلغ الظلم الذي انزله قانون التعديل الفلاحي باصحاب الاراضي ذلك القانون الذي لا يزال عامة الناس وخصوصا مستحقو الاوقاف يقاسون ويلاته الى اليوم وما بعد اليوم . حيث انه لا تزال بعض الاراضي مثقلة الجناح باحكام التعديل التي خفضت مقدار الاكرية السابقة الى الخمسين في المائة واحيانا الى ما دون ذلك .

والغريب ان القانون المذكور ألزم المحاكم باجراء التخفيض المذكور حتى على السنوات التي ما تزال في عالم الغيب عند اصدار الاحكام بالتعديل بحيث ان المتسوغين صاروا يدفعون اليوم اكريتهم على حساب اسعار القمح عند ابان الهبوط مع ان السعر الذي يبيعون به اليوم يصل الى المائتي فرنك واكثر من المائتين . بل لو قبل اقتراح ديوان القمح التونسي لكان هذا السعر ٢٣٠ فرنكا وذلك اكثر من ضعفي الاسعار الماضية

ولقد ارتفعت اسعار جميع الحاجيات تبعا لذلك على هذه النسبة وعلى اكثر منها ولم يبق مراعيا للاسعار الماضية الا مدخول صاحب الارض ومستحق الوقف واكثر هذا النوع من الضعفاء والارامل والايتام والذين لا مورد لهم غير هذا المورد . فكيف يمكن لهؤلاء العيش بمورد منقوص لا موازنة بينه وبين اسعار الوقت

ان الحكومة مسؤولة عن هذا لانه نتيجة صنيعها فيجب عليها ان تتلافى الامر بعمل تشريعي يحمي التناسب والتوازن بين قيمة النتاج وقيمة الكراء . وكما رأت قبل اليوم وواجبها يقضي عليها بحماية الفلاحين كذلك يجب عليها اليوم ان تقوم بحماية صاحب الارض لئلا يضطر الى مد يده للسؤال

ذلك اقل ما يفرضه العدل والانصاف فهل نرى من الحكومة شعورا بالمسئولية واهتماما بهذا المشكل الذي تضررت منه مصالح آلاف من الناس . لننتظر حتى نرى ما يكون

مصلحة الامة ليست في الحساب

من غرائب التصرفات التي رأينا منها الوانا مختلفة في هذا العهد الاخير ان الحكومة قد رأت احالة عدد من العمال على التقاعد واستصدرت بذلك امرا عليا يقتضي ذلك بداية من شهر جوان على ما نظن ، ولكنها لم تلبث الا قليلا حتى عادت فاصدرت امرا عليا آخر يقتضي تاخير هذه البداية ثلاثة اشهر اخرى

ولقد قيل ان السبب في ذلك هو ان اولئك العمال المحالين على التقاعد قد احتجوا على الامر العلي الاول وزعموا انه يحرمهم من نيل ثمرة مجهودات بذلوها مدة سنة بدعوى ان الابان الذي تقوم فيه الدولة عادة باستخلاص الضرائب الفلاحية وغيرها هو ابان الصابة وعملية الاستخلاص ينجر للعامل منها جزء معين من المستخلصات فاذا تخلى العامل عن عمله عند ابواب الميسرة الفلاحية فانه قد خسر ذلك الجزء لفائدة العامل الذي سيحل محله

وبقطع النظر عما في هذه الحجة من الوهن لانها تجعل الحكومة مجبورة على عدم اجراء اي حركة بين العمال في معظم ايام العام حيث لا يكاد ينتهي موسم الحبوب حتى يخلفه موسم التمر ثم موسم الزيتون ثم موسم الحيوان الخ - بقطع النظر عن ذلك فان للعامل موراد اخرى كثيرة وللتقاعد سن محدود لا اعتبار فيه لفائدة الموظف في الرقي في الرتبة والمرتب

اليس من الممكن غدا بعد ان قبلت هذه القاعدة ان يقول اى موظف وصل به سنه الى التقاعد انظروني مدة اخرى حتى اصل الى الدرجة المقبلة في سلم الرقي او ان يقول العامل انظروني الى عام مقبل فان لدي مستخلصات متأخرة لم يساعدني فقد الصابة على استخلاصها

وانا لنسأل الحكومة التي خاطرت لها مصلحة هؤلاء العمال بعد ان ألفتوها لذلك لماذا لم تتفطن للامر قبل ان تستصدر الامر العلي الاول اليس الشان في مثل هذه الامور ان يحسب حساب لكل اعتبار ام ان الارتباك السياسي في هذه الايام قد تسبب في ادخال ارتباك آخر مثله على سير الآلة الادارية

كما نسائلها ايضا الم تخطر ببالها مصلحة الامة فتقدر لها حسابها وتحتاط لما عسى ان يلحقها من الضرر سواء في القرار الاول او في القرار الثاني . ام ان مصلحة الامة آخر شيء يمكن ان يخطر ببالها . ألم تدرك كما ادرك عامة الناس بالبداهة ان العامل اذا قيل له استخلص اقصى ما تستطيع ان تستخلصه لينمو الجزء الراجع لك من المستخلصات وامامك اجل لا يمكن لك تجاوزه حتى اذا ادركك هذا الاجل فالتقاعد ينتظرك . ان يعمد الى من لنظره يصب عليهم سوط العذاب ويرهقهم اشد ارهاق في سبيل الحصول على استخلاص اكبر مقدار يمكن استخلاصه

وما تقول الحكومة اذا قلنا لها ان هذا هو ما وقع فعلا اذ شمر هؤلاء العمال عن ساعد الجد وبذلوا كل مستحيل في سبيل الخلاص وقد بلغنا ان بعضهم لم يكتف باعوان الحكومة الذين تحت تصرفه بل استنجد بالحراس الخصوصيين فاجرى العقل على فلاحي عمله وجاء بالحراس الخصوصيين فوضعهم في المنادر رقباء على الفلاحين لا يدعونهم يتصرفون في شيء من ارزاقهم حتى تستوفي الحكومة ضرائبها ويستوفي العامل جزءه ويتكبد الفلاح المسكين بالمصاريف الفادحة المتنوعة التي تأتي على البقية الباقية من ثمار مجهوداته وبين هذا وذاك ما لا يعلمه الا الله من المصاريف الغير المنظورة ولوازم الضيافة وشبهها

ولقد قيل لنا ان بعض هؤلاء العمال وزعوا في انحاء عملهم كميونات ملآنة بهؤلاء الحراس . وان عمالا آخرين باعوا على المطلوبين بالاداء وبغير الاداء حيوانات الخدمة وحتى حبوب البذر والقوت . واذا صحت هذه الاخبار فان المسؤلية كلها راجعة على الحكومة التي جازفت بمصلحة عشرات الآلاف من هؤلاء المساكين لأجل مصلحة افراد لا يتجاوزون عدد اصابع اليد الواحدة فجلبت للاولين المصائب والنكبات التي سيقاسون ويلاتها وذيولها اعواما طويلة في سبيل بعض عشرات الآف من الفرنكات يتمتع بها الثانون ثم مصيرها الى الفناء ولا تبقى الا ذكرياتها المريرة وحسراتها في نفوس المنكوبين بها

ومن الممكن ان لو كان في مكان هؤلاء العمال آخرون لا ذمة لهم من ناحية مصلحة خزينة الدولة يضحونها لقاء الرشوة ان يمدوا ايديهم الى الفلاح المطلوب باداء قدره الف فرنك مثلا فيأخذون منه قدرا ضئيلا من الاداء ومبلغا ذا بال على سبيل الرشوة ثم يتظاهرون بامهاله في الباقي وبذلك تخسر خزينة الدولة ويخسر الفلاح الجاهل المسكين لان العامل الجديد سوف يطالبه في الخلاص بمجرد حلوله ولا يربح الا العامل المرتشي . ولكنا نحمد الله على ان لم تبلغنا اخبار تدل على اصابة الفلاحين بهذه النكبة المزدوجة

وبعد أفليس في هذا التصرف الغريب اكبر دليل على ان الحكومة لا تراعى مصلحة الامة في شيء بل لا تراعى الا مصالح اصحاب التفوق والامتياز ومن يلوذ بهم من المحظوظين

في مدارج العافية

—«o»—

في اوائل الشهر الجاري اضطر المرفع شأنه الامير سيدي عمر باي ان يدخل المستشفى لاجراء عملية جراحية في المعدة على اثر حادث فجئي ألم بحضرته . وقد قام باجراء هذه العملية الصعبة للغاية الجراح الشهير الدكتور ديميرلو الذي اشتهر بالمهارة الفائقة وطول الباع في الفن بمعونة حكيمنا النطاسيين الدكتور السيد عبد الرحمن مامي والدكتور السيد الصادق المقولي .

وقد علمنا ان العملية نجحت نجاحا باهرا منقطع النظير وان صحة سموه على غاية ما يرام وقد تماثل للشفاء حتى شجع ذلك الاطباء على ان يسمحوا له بمغادرة المستشفى الامر الذي سر له غاية السرور اصدقاؤه ومقدرو فضله والذين غمرهم لطفه ودماثة اخلاقه فاقبلوا على منزله مستبشرين ومقدمين تهانيهم لوالده المحترم الامير سيدي المنصف باي ولخاله الهمام سيدي البشير باي ونحن بدورنا نقدم لجميعهم تهانينا الصادقة وندعو لحضرته بزيادة التقدم في مدارج الصحة والعافية وبالحياة النافعة والعمر المديد.

في سبيـــل فلسطيـــن الشهيدة المجاهـــدة واولى القبلتين

نائب يهودي في البرلمان الانكليزي

يرسم خطة سير غريبة لليهود في فلسطين

—«o»—

تلقينا من « المكتب العربي القومي » بدمشق ما ياتي :

يقدم « المكتب العربي القومي » للامة العربية في الوطن والمهجر ، بل للملا اجمع هذه الوثيقة الخطيرة التي تقيم الدليل الناصع على العوامل الخفية وراء الستار في مأساة فلسطين . وهو ابلغ من الف نداء صارخ ندفعه في سبيل القضيه الفلسطينية . ففيها الحجة القاطعة الدامغة على كل من لا يزال مؤمنا بالعدل الدولي والوجدان السياسي . قائما بحق المسالم الضعيف في الحياة .

يتساءل الناس عن السر في طغيان اليهود اخيرا في فلسطين واستتسار بغائهم واجترائهم بعد الاستكانة على القتل الذريع بالآمنين . والقائهم القنابل « الحربية » من صنع احدث المعامل ! ! حيث - يتجمع الرجال والنساء والاطفال في الشوارع والساحات وطرق الجوامع . مما ادى الى تكاثر الضحايا التي يقرأ الناس انباءها المروعة في كل يوم .

فقد كان النزاع قائما بين العرب المنافحين عن حقهم ، المناضلين عن كيانهم وبين الانكليز المدافعين عن - اليهود الطائرين من جميع الآفاق - والوطن الصهيوني المزعوم واليهود خلال ذلك جاثمون وراء اقفية الجيش المحارب . فاذا بهم الآن يبرزون من مجثمهم للضرب فالاختفاء خلف الجيش المتزايد يوما عن يوم .

لذلك تساءل الناس ولا عجب عن الباعث على هذا النشاط الفجائي . الى ان انكشف السر وبرح الخفاء . فقد هيأ الله ظهور حلقة من سلسلة تحريضات ومؤامرات طويلة هي هذه الوثيقة التي قيض وقوعها في يدنا الا فانها رسالة بعث بها النبيل ودجوود عضو البرلمان الانكليزي الى جمعية قدماء المحاربين اليهود في تل ابيب فيها نصائح .. بل فضائح - تحل الرموز وتكشف المستور في سياسة آثمة . ندع القاري يحكم على مدبريها من الانكليز المسؤولين .

ينصح النائب ودجوود لليهود « قائلا بموافقة المستر شرتك والمندوب السامي والقائد العام . . . » باتخاذ خطة عملية كالتي اتخذها الشعب الانكليزي في مستعمراته ، والمطلع على تاريخ هذا الاستيطان الاستعماري يعلم كيف كان هذا المستعمر الانكليزي يجلي ويرحل هنود امريكا عن مراعيهم ويستولى عليها بقوة السلاح الاهلي ويمعن في تقتيل الهنود ويفتك بعبيد استراليا ، وفي ذلك قوله المأثور (لا يصلح العبد الا ميتا) .

والنصيحة الاخرى التي نستغرب صدورها عن نائب بريطانيا هي حضه لليهود على اتباع سياسة غاندي ضد الامبراطورية البريطانية وحثهم على العصيان المدني بالامتناع عن تادية الضرايب وبمهاجمة الجند لانقاذ المجرمين منهم والتظاهرات المحظورة والتسلح والمقاطعة والاضراب وعدم الاعتراف بالحكومة واغتصاب صلاحياتها والامعان في القتل والانتقام الجماهيري الفوضوي ويقول النائب (الغيور) ان هذا يوحي احترام الانكليز لليهود . . .

وقد احدث الكتاب ضجة استنكار . وهياجا عظيما في الاوساط العربية الفلسطينية حتى اضطرت السلطة الى منع اعادة نشره بمرسوم مؤرخ في ١٩ تموز ١٩٣٨ يقضي بمنع نشره او نشر ترجمته ولكن المندوب السامي والقائد العام والمستر شرتك لم يكذبوا ما جاء في كتاب ودجوود بشانهم اذ قال عنهم انهم يوافقونه على آرائه ولكنهم لا يجرؤون على البوح بها .

فالمكتب العربي القومي ينشره على العرب ليعلموا ما يكيد لهم الخصوم السياسيون المسؤولون وما يضمرون ويخفون مما اتاح الله اعلانه . وليكونوا على بينة من امرهم .

وما احرى العرب باتباع هذه النصائح المسداة الى اخصامهم ليردوا كيدهم الى نحورهم . ولعمري ان حضرة النائب ودجوود قمين بشكرنا لانه كشف لنا خبايا السياسة الاستعمارية بما لم يبق مجالا للشك .

وللعرب من مقيمين ومهاجرين بعد هذا ان يختاروا لانفسهم بين ان يقضى عليهم بهذه المكيدة المدبرة « ببرودة دم » على حد التعبير الانكليزي . كما قضى على هنود امريكا وعبيد استراليا . وبين ان يثبتوا حيويتهم واهليتهم للبقاء ، فيصمدوا في وجه الطغيان صمود الرجال :

(مجلس العموم البريطاني)

(٣٠ ايار ١٩٣٨)

(الى رئيس وضباط جمعية ارض اسرائيل)

لضباط اليهود « القدماء »

٤٧ شارع روتشيلد

تل ابيب ، فلسطين

سادتي الاعزاء

كتابكم المؤرخ في العاشر من ايار وقع في نفسي موقعا عميقا . واعلم ان كل ما ذكرتموه صحيح . ولكن يقلقني التفكير في معالجة هذه الحالة . فأخشى ان الاكتفاء بطلب العدل او طلب مساعدتي انا لا يغنيان فتيلا . لان الحكومات كما دلني الاختبار لا ترضخ في الاوقات العصيبة خصوصا الا للاعمال . اما المطالب التي لا يدعمها الا الشعور بالعدل فانها لا تلعب الا دورا ضئيلا في التاريخ الحديث . ولو لم يصمم التشيكوسلوفاكيون على القتال او الموت لكانوا اليوم تحت الحكم النازي وهكذا قل عن الاسبان . والعرب - او هؤلاء المشاغبون - فائزون في فلسطين لانهم يعملون بدلا من ان يقدموا العرائض .

اني لا اقول بان مقابلة العرب بقتل الابرياء منهم عمل مبرور . ولكن متى فشل الحكم العادي فحكم الجماهير الفوضي (اللنش) يحل في الغالب محله . وهذا افضل من قتل الابرياء ولكنني لا استطيع ان اوصي به ولا ان اقرر ضرورته بل اعتقد ان من حقكم ان تسلحوا للدفاع عن انفسكم ومستعمراتكم المنتشرة وتقيموا التحصينات الممكنة ولا شك عندي في انكم فعلتم ذلك .

وهنالك المقاومة السلبية كما فعل غاندي في جنوبي افريقيا والهند . وهذه المقاومة تحتاج الى التكاتف والاستعداد لاحتمال عذاب السجن والاعتقال . وعندي انها تقتضي كذلك المقاطعة الاجتماعية والاقلاع عن العلاقات العادية مع الحكومة . فلا يمكنكم ان تجمعوا بين الولائم والاحتجاجات .

في العام الماضي اعتقل بعض مهاجري اليهود الذين دخلوا فلسطين خلسة بطريقة غير مشروعة وسيقوا مكبلين الى سجن عكا . فلو انكم انقذتموهم عند سوقهم ولو بالعنف لكان الرأي العام البريطاني كما أظن ايدكم وحيل دون تكرار حدوث مثل هذا الاعتقال

والآن يرسل اليهود الى المعتقلات ويزجون في السجون بدون محاكمة ولا اتهام فلا يجدون من يحميهم او يقوم بتظاهرات من اجلهم بين الاربعمائة والخمسين الف يهودي في فلسطين . وتنتظرون مني الاحتجاج في البرلمان ؟ الا فاني غير فاعل ذلك بعد اليوم . فعلى اليهود انفسهم في فلسطين ان يضعوا نهاية لمثل هذه الاعمال .

وهكذا قل عن اليهود المعتقلين لحملهم سلاحا . ان الباستيل فتح لأقل من هذا . وانتم لا تفعلون شيئا حتى أنكم لا تحتمون معتصبين حيال ابواب السجون حينما يضربون هم عن الطعام . فصار بحكم الطبع يتبادر الى الاذهان ان اليهود يحتملون كل شيء . ام هل نقول بعض اليهود ؟

فاذا فقد التكاتف بين اليهود ، وقام بعضهم يعتذر للحكومة عن بعض . فلا يجديكم ذلك نفعا . وحسبكم نقابة هشتدروت برهانا ساطعا فانهم اعتصبوا على بلدية تل ابيب واصحاب بساتين البرتقال ونالوا اربهم . فلماذا ترعون حرمة الحكومة ؟ باتحادكم تنهضون وبتفرقكم تسقطون . يجب ان تذرعوا بالارادة الكافية لنجدة المتألمين منكم

اوكنت من المتوظفين البريطانيين في فلسطين لساورني انا ايضا السأم من شكاويكم لكنني ازداد احتراما لكم اذا سلكتم طريقا عمليا في طلب الحق لابناء جلدتكم . انكم تسبونهم اغتيابا . جربوا ان تسبوهم في وجوههم لا أنتم فحسب بل صحفكم ايضا . فلستم ان لم تجرؤوا على ذلك جديرين ببلادكم . انهم لن يعتبروكم اهلا لحمل السلاح واستعماله في الدفاع عن الامبراطورية والديمقراطية حتى تفعلوا .

انا مثلكم اريد ان ارى شعبا حرا مقاتلا ذا رجولة كالمكابيين كرة بعد اخرى في فلسطين . اريد ان ارى جيشا مؤلفا من اربعين الف يهودي يجيد الدفاع عن كل ما هو عزيز علي وعليكم . وقد صح عندي بعد لأي اننا بالطريق الشاق الذي بسطته في اعلا الرسالة لا بسواه نصل الى هدفنا .

واطلق لكم الحرية التامة ان تطلعوا مستر شرتك والمندوب السامي والقائد العام على هذه الرسالة . فجميع هؤلاء الثلاثة يوافقون على ما جاء في رسالتي ولكن لا يجرأ احد منهم على التصريح بذلك . فانني اعرف بني قومي اكثر مما تعرفونهم بكثير

تطلبون مني « ان اتصور نفسي في مكانكم وذوي مقيدون ويداي مغلولتان » انني لا استطيع ان اتصور شيئا من ذلك . ان يد الانكليزي يجب ان لا تبقى مغلولة . وانتم لا يقيدكم سوى الخوف الشائن .

ليس في وسعي ان ارشدكم بجلاء الى ما يجب ان تفعلوا في اي مكان وزمان .. بل اقترح حين يصيبكم مكروه ان تفرضوا ما ذا يفعل الشعب البريطاني القاطن مستعمراته في ظروف مشابهة . فاذا فعلتم نصف ما يفعل اغنا كم ذلك عن اعادة الكرة .

المخلص لكم

(ج . ودجوود)

تنبيه ورجاء

حصل غلط نأسف له في رقم العدد الماضي من « الارادة » حيث رسم ٢٧٩ مع انه في الواقع ٢٧٨ ولذلك جعلنا رقم هذا العدد ٢٧٩ لا ٢٨٠ فليتنبه لذلك حضرات باعة الجريدة وقراؤها

هذا وانا من جهة اخرى نرجو من حضرات الباعة ان يرسلوا الينا حسابهم في نهاية الشهر الجاري من دون تأخير الى الشهر المقبل حتى لا يختل نظام الحساب الشهري معهم ولهم الشكر سلفا

∴

نــداء

الى العالم العربي والاسلامي

اذا كان الشرق - رسول العلم ، ومهبط الوحي - قد حرم في بعض اقطاره نعمة الحرية والاستقلال ، وطافت عليه الوان من الظلم والارهاق . فلا خلاص ، ولا سبيل الى النجاة . الا اذا احس كل واحد منا بعبء المصاب . فتآزرنا وتعاونا . لتخفيف الرزء ، ومحو الالم . والضعيف اولى بالتعاون من القوي . لانه - بالتعاون - يدفع الشر ، ويدرأ الاذى ، ويحمي نفسه من العدوان .

وهذه فلسطين الشقيقة - منذ عامين كاملين - ترزح تحت نيران حامية وقودها الرجال ، والاطفال ، والنساء ، وتتوجع من هول ما اصابها من دمار او عذاب ، ولا شفيق ولا راحم ، الا بطولة رجالها ، وهم المثل العليا للتضحية والفداء ، والا هذا الامل القوي في تعاون العرب والمسلمين ، ووقوفهم بجبهة واحدة ، تناضل عن فلسطين ، تأسو جراحها وتغسل عنها عار المذلة والهوان ونحن العرب والمسلمين اولى بهذا النضال الشريف ، فهم اخواننا في الجهاد ، والاحساس ، والغايات ، فوق ما تربطنا بهم من اواصر العقيدة ، واللغة والجوار .

وقد وفق الله صفوة مختارة من شيوخ مصر ونوابها للدفاع عن فلسطين ودعوا اخواننا كراما في سائر الاقطار ، يمثلون الهيئات النيابية ، وآخرين يمثلون بلادهم حيث لا توجد برلمانات ، فلبوا الدعوة سراعا وكانوا اخيارا ابرارا ، وابوا ان يسام الخسف قطر شقيق عزيز ، فثارت في نفوسهم الكريمة عوامل العطف والاحسان ، بل عوامل الرحمة والاشفاق . بل عوامل الانسانية المجردة ، واجتمعت كلمتهم الى عقد مؤتمر ، يحمل رسالة العرب والمسلمين في سائر الاقطار ، للعطف على فلسطين والتوجه - باسم هؤلاء الملايين - الى دولة بريطانية العظمى ، لتحاسب نفسها على ما فرطت في حق هذا الشعب البريء ، وترد اليه حقوقه كاملة مصونة .

وقد رأى جماعة من القادة والمفكرين في كثير من البلاد ان يكون عقد المؤتمر في القاهرة ، فصح العزم على تحقيق تلك الفكرة الصائبة . وان تكون حفلة الافتتاح في يوم الجمعة ١٢ من شعبان سنة ١٣٥٧ ، ٧ من اكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وفي الايام التالية تعقد بقية الاجتماعات .

واني لقوي الامل في ان هذا المؤتمر العتيد سيكون حافلا بالوافدين اليه من كل صوب وحدب ، رائعا في المثل الاعلى الذي ننشده ونرتضيه ، وسنعمل على تحقيقه جادين لا هازلين . وجميل ان تأخى للنجدة والانقاذ والعاقبة يومئذ للصابرين .

واني لارجو من كل ذي ضمير حي وغيرة صادقة ، من العرب والمسلمين في في جميع الاقطار العربية والاسلامية ، ان يكتب الى سكرتارية المؤتمر ، بمكتب علوبة باشا بالقاهرة ، بما يعن لهمن فكرة وما يدور بخاطره من راي ، حول هذا المؤتمر.

والله اسأل ان يوفقنا الى خير العروبة والاسلام ، وان يشد من عزم اولئك الابطال المجاهدين ، وان يلهم الدولة البريطانية الصواب ، حتى تنال فلسطين الشهيدة ما تصبو اليه من حرية واستقلال .

« وقل اعملوا ، فسيرى الله عملكم ، ورسوله والمؤمنون » .

رئيس اللجنة البرلمانية المصرية

للدفاع عن فلسطين

محمد علي علوبة .

∴